

وعلى القانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٥٩ في شأن التصدير ؛  
وعلى القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٦٣ في شأن تنظيم الاستيراد ؛  
وعلى القانون رقم ٩٤ لسنة ١٩٧٤ بشأن الاستثناء من بعض الأحكام  
الخاصة بالاستيراد والتصدير والتفديس وتفويض رئيس الجمهورية  
في إصدار قرارات لها قوة القانون لتنظيم هذه العمليات ؛  
وعلى موافقة مجلس الوزراء ؛  
وسنة على ما ارتأه مجلس الدولة ؛

#### قرر القانون الآتي :

مادة ١ - يكون استيراد السلع من خارج مصر بقصد الاتجار  
أو التصنيع عن طريق الهيئات العامة والمؤسسات العامة والوحدات  
الاقتصادية التابعة لها أو الشركات التي يساهم فيها القطاع العام .  
ويجوز السماح للأفراد ووحدات القطاع الخاص بالاستيراد من الخارج  
في نطاق السوق الموازية وفقا للشروط والأوضاع التي تحددها القواعد  
المنظمة لها .  
ويصدر وزير التجارة قرارا بالقواعد والإجراءات التي تنظم عمليات  
الاستيراد المشار إليها .

مادة ٢ - يجوز للصيرين الحائزين على موارد بالتفديس الأجنبي تدخل  
في نطاق السوق الموازية أن يقوموا باستخدامها في الاستيراد الشيء لتسليم  
التي تهدف إلى تنمية الاقتصاد القومي وتوفير السلع الضرورية أو الأساسية  
التي يصدرها قرار من وزيرى المالية والتجارة .

كما يجوز لغير المقيمين وكذا المصريين الذين يحملون معاملة غير المقيمين  
من الناحية التقديرية القيام بتوريد سلع من تلك المشار إليها في الفقرة الأولى  
ويتم استخدام المقابل بالتفديس الأجنبي إما في صورة صادرات غير تقليدية  
أو لمواجهة نفقات سياحية أو شخصية وفقا للقواعد التي يحددها  
وزير المالية والتجارة .

مادة ٣ - يجوز بقرار من وزير التجارة حظر أو تقييد تصدير منتجات  
جمهورية مصر العربية إلى الخارج ويكون تصدير المنتجات المقيدة طبقا  
للشروط والأوضاع التي يقرها وزير التجارة .  
وتكون الموافقة على التصدير شخصية ولا يجوز التنازل عنها .

مادة ٤ - يلغى كل حكم يخالف أحكام هذا القرار .

مادة ٥ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ، وتكون له قوة القانون  
ويعمل به اعتبارا من ٢٥ يوليو سنة ١٩٧٤

صدر برئاسة الجمهورية في ١٢ ذى القعدة سنة ١٣٩٤ ( ٢١ نوفمبر سنة ١٩٧٤ )  
أنور السادات

### قرار رئيس جمهورية مصر العربية

بالقانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٧٤

بالغاء العمل بالقانون رقم ١٤٩ لسنة ١٩٦٤ بفرض ضريبة  
على التحويلات الرأسمالية والتحويلات الخاصة بالإعانات  
والمسافرين

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور .

وعلى القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ بنصم الرقابة على عمليات التفديس .  
وعلى القانون رقم ١٤٩ لسنة ١٩٦٤ بفرض ضريبة على التحويلات  
الرأسمالية والتحويلات الخاصة بالإعانات والمسافرين ؛  
وعلى القانون رقم ٩٤ لسنة ١٩٧٤ بشأن الاستثناء من بعض الأحكام  
الخاصة بالاستيراد والتصدير والتفديس وتفويض رئيس الجمهورية في إصدار  
قرارات لها قوة القانون لتنظيم هذه العمليات ؛  
وعلى موافقة مجلس الوزراء ؛

#### قرر القانون الآتي :

مادة ١ - يلغى العمل بالقانون رقم ١٤٩ لسنة ١٩٦٤ المشار إليه .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ، وتكون له قوة  
القانون ، ويعمل به من تاريخ نشره ما

صدر برئاسة الجمهورية في ١٢ ذى القعدة سنة ١٣٩٤ ( ٢١ نوفمبر سنة ١٩٧٤ )

أنور السادات

### قرار رئيس جمهورية مصر العربية

بالقانون رقم ١٣٧ لسنة ١٩٧٤

ببعض الأحكام الخاصة بالاستيراد والتصدير والتفديس

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ بتنظيم الرقابة على عمليات التفديس ؛  
وعلى القانون رقم ٩ لسنة ١٩٥٩ في شأن الاستيراد ؛